Issue 6177 Wednesday 24/10/2018
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6177 الاربعاء 15 من صفر 1440 هـ 24 من تشرين الاول (اكتوبر) 2018م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

المُقَسّم الوطني

نافذة واحدة للإيرادات وأخرى للنفقات

محمود آل جمعة المياحي
بغداد

سعى البنك المركزي العراقي الى إيجاد وسيلة تُمكّن الدولة من معرفة حجم الايرادات (Revenue) والنفقات (Expenses) لتامين سير المرافق العامة من خلال وضع الموازنة الصحيحة لكافة القطاعات والأنشطة الحكومية ، حيث ان العنصر الأساسي للنفقات والايرادات هو استخدام (مبلغ النقود) الذي يمثل الثمن الذي تأخذه او تدفعه الدولة ، وهذه الجزئية المهمة تحتاج الى الأسس والقواعد الصحيحة المستندة على البنى التحتية الرصينةلتحقيق نافذتي المدخولات والنفقات بعادها عن المساومات والشبهات ، فمنذ عام 2004 والبنك المركزي العراقي يصدر التشريعات والقوانين واللوائح الارشادية والتعليمات ويضع نظاما لاتمتة المتطور للارتقاء بالنظام المصرفي العراقي الى توفير قاعدة بيانات ترتقي الى المستوى العالمي الذي يتفق والمعايير الدولية القائمة اليوم ، اذ تُعد خطوة البنك المركزي العراقي جريئة في إلزام البنوك للتحوّل والانتقال من (النظام الورقي)القديم الى (النظام الالكتروني) المتقدم والناضج لاستيعاب أي منتجات جديدة تدخل الخدمة المصرفية مع احتواء أي تزايد في حجم المعاملات اليومية كون هذه الأنظمة سريعة في الإنجاز ودقيقة عند التطبيق .
ورغم صعوبات التطبيق والاخفاقات التي واجهت المصارف والبنك المركزي العراقي نتيجة لظروف مرحلة التغيير إلا انه استطاع الانتقال الى الضفة الفاعلة و المتقدمة من الإنجازات ، اذ قام بتحديث نظام المدفوعات العراقي بكافة مكوناته (RTGS-ACH) من اجل الامتثال للمعايير والأنظمة الدولية الحديثة.
ولابد من القول ان (المُقَسم الوطني) (International Switch) الذي يسعى اليه البنك المركزي العراقي لحل كثير من الإشكاليات الحاصلة في الإيرادات والنفقات الحكومية يحتاج أولا الى البنى التحتية (Infrastructure) التيسيتند عليها كي تظهره الى العلن، إضافة الى الأنظمة المصرفية الحديثة المكملة لأدواته، وسنتطرق الى البنى التحتية التي يحتاجها المقسم الوطني وهي :

أنظمة المدفوعات

تعتبر أنظمة المدفوعات واحدة من اهم ركائز البنى التحتية للنظام المصرفي الشامل فبدون هذه الأنظمة لا يستقيم العمل ، فبعد مرور اكثر من عشر سنوات على تفعيل نظام: (Real Time Grosse Settlement)
وتحديدا في 2006/8/24 بدأ العمل بهذا النظام ولغاية تاريخه وهو يسجل حضورا متميزا في خدمة التسوية الاجمالية الآنية ، والذي سهل كثيرا عملية التحويل المالي عن طريق الصكوك المودعة لدى الزبائن من حساباتها الى الغير، ولم يبتعد كثرا نظام المقاصة الالكتروني (Check – Automated Clearing) بالدخول الى الخدمة ، ففي 2006/9/14 بدأ العمل بهذا النظام والذي مّكن المصارف من تبادل أوامر الدفع فيما بينها بطريقة آلية وارسال صافي التسوية النهائية الى نظام التسوية الإجمالي في البنك المركزي العراقي ، لنكون بذلك قد ابتعدنا عن المخاطر الناشئة عن اجراء التسوية الشاملة لقيم المدفوعات بين المصارف عن طريق القيد اليدوي الذي كان معمولا به في السابق ، ولم تسجل هذه الأنظمة أي اختراق لها من قبل القراصنة . وبعد مرور اكثر من عشر سنوات على تفعيل الأنظمة المذكورة وكخطوة مكملة لسابقاتها،اقدم البنك المركزي العراقي على ادخال (الرقم الدولي للحساب المصرفي الموحد) (International Banking Account Number) واعتماده لدى كافة البنوك والمصارف العاملة ، وكان بداية تفعيله في 2017/1/2 اثره الفاعل في ظهور هذه الحسابات عالميا وربطها شبكيا لكافة البنوك لتسهيل المناقلات المصرفية والحوالات البنكية الصادرة والواردة وغيرها .

المُقسم الوطني

ان من مخرجات البنى التحتية هو تنفيذ مشروع الدفع بالتجزئة (IRPS) (Infrastructure Retail Payment System) الذي ينبثق منه المُقسم الوطني وهو يدعم المقاصة فيما بين المصارف من خلال التحويلات والمعاملات التي يقوم بها الزبائن في مختلف المجالات .
وبذلك يمكن القول ان المقسم الوطني هو عبارة عن (رابط)(يجمع كل الوزارات والمؤسسات والدوائر والهيئات الغير مرتبطة بوزارة جميعها بالبنك المركزي العراقي ووزارة المالية ، والمطلوب من هذا كله هو خلق أدوات فاعلة في عملية التحصيل والدفع ، ولطالما ان المعاملات والمبادلات الاقتصادية تتم عن طريق (النقود) وهي وسيلة الدولة في التعامل اخذا وعطاء..فان استحداث (نافذة واحدة) للإيرادات واخرى للنفقاتيعرّف الدولة العراقية عن الأرقام الحقيقية والكم النقدي الذي يدخل خزائنها جراء التحصيل العام من الضرائب والرسوم والغرامات والجمارك والجبايات المتفرقة والفوائد المتنوعة والايجارات والمبيعات والأموال المصادرة وغيرها من الإيرادات ، اما نافذة الانفاق فتشمل الأجور ومرتبات للموظفين ورواتب المتقاعدين ومنح الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية ، كذلك قيم السلع التي تبتاعها الدولة وتهدف الى اشباع الحاجات العامة من الخدمات المتنوعة التي تشمل الصرف الصحي والنظافة وما تحتاجه المدن من خدمات ، إضافة الى تسديد أقساط الدين العام الذي تقترضه الدولة، وكثير من النفقات في القطاعات الحكومية.

اهداف المُقسم الوطني

يهدف مشروع المقسم الوطني الى احداث تغيير جذري في عملية التبادل بكل أنواعه لدى المواطنين والانتقال من النظام النقدي الى النظام الالكتروني وذلك باستخدام الوسائل التالية :-

- ☐ التوسيع في استخدام أدوات الدفع الالكترونية مثل (الفيزا كارت –الموبايل –الانترنيت) .
- ☐ انتشار نقاط البيع (O.P.S) والصرافات الالية(ATM) في عموم البلاد .
- ☐ تقليص استخدام الصكوك في دفع المستحقات .
- ☐ الابتعاد عن حمل الكتل النقدية في التسوق .
- ☐ تكوين قاعدة بيانات لكافة التحويلات مع سهولة الوصول اليها
- ☐ الاشراف والمراقبة على الحوّالات الصادرة والواردة .
- ☐ توفير الأدوات المتكاملة والأكثر حداثة لمشغلي شبكات الهاتف النقال.
- ☐ استخدام النظام المفتوح على مستوى التشغيل المتبادل .

وبذلك تكون الخطوة التي تبناها البنك المركزي العراقي لتنفيذ مشروع (المُقسم الوطني) قد اثمرت في تطوير المفهوم المصرفي لدى المواطن وذلك بإلزامه استخدام الادواتالحديثة مثل بطاقة الدفع المسبق (Prepaid) والفيزا كارت والكردت كارد والموبايل في تعاملاته اليومية والتي لابد منها لدفع فاتورة الماء اوالكهرباء اوعندما يروم الحصول على وثيقة رسمية فلابد من استخدام الوسائل الحديثة لدفع رسوم الإصدار، وبذلك تكون قد خطونا خطوة مهمة في نظام الدفع بالتجزئة (IRPS) وان البنك المركزي العراقي قد استطاع توحيد نافذة المدخولات وأخرى للمصروفات .

> **تعتبر أنظمة المدفوعات واحدة من اهم ركائز البنى التحتية للنظام المصرفي الشامل فبدون هذه الأنظمة لا يستقيم العمل ، فبعد مرور اكثر من عشر سنوات على تفعيل نظام: (Real Time Grosse Settlement) وتحديدا في 2006/8/24 بدأ العمل بهذا النظام ولغاية تاريخه وهو يسجل حضورا متميزا في خدمة التسوية الاجمالية الآنية ، والذي سهل كثيرا عملية التحويل المالي عن طريق الصكوك المودعة لدى الزبائن من حساباتها الى الغير**

سرطان الفساد ومحاسبة الأدوات

لويس إقليمس
بغداد

لم يأخذ ملف الفساد، المالي والإداري بخاصة، في العراق ما يستحقه تمامًا من إجراءات رادعة وصارمة في كشف المستور وتبيان الفضائح، ليس في صفوف الساسة فحسب بل في مفاصل الدولة الإدارية برمتها من دون استثناءات. فالملفات التي هدّد البعض ممّن في أعلى السلطة التنفيذية بكشفها في مناسبات كلّما اشتدّت فيها ألوان الخلافات بين الشركاء الأعداء، أو تلك التي ماتزال ملفاتُها تركن على رفوف القضاء المتماهي والمراوغ، ماتزال مثار حديث الشارع الساخن الذي ينتظر ويبحث عمّن سيقلب الطاولة في لحظة غضب وطني أو شعور بنخس الضمير المستغرق في سبات عراقيّ عميق. فهذه الآفة التي تحركت كالنحلة العاملة وشوهدت تهرول وترقص في كلّ زاوية وتبحث كالسرطان في كلّ شبر في مؤسسات شبه الدولة التي أدارتها منذ السقوط المأساوي على أيدي الغازي الأمريكي وأعوانه، ماتزال فاعلة حتى في أحلك الظروف التي تمرّ بها البلاد وبالذات بعد فصل الانتخابات التشريعية المأساوي بحيثياته ونتائجه وبالمستقبل الغامض الذي ينتظره العامة من السلطات التي سينتجها البرلمان الجديد. إنّ الأساس الذي تبنى عليه ديمقراطيات العالم، ليبرالية كانت أم علمانية أم شعبية أو ما سواها من الأشكال، يشير إلى سلطة الشعب في اختيار ممثليه، أي أنْ يكون الشعب هو مصدر السلطة. وهذا في اعتقادي قد ينطبق على البلدان المتحضرة حصرًا حيث يقظة الشعب الرقابية على أداء الدولة وأركانها، وعبر معارضة قوية فاعلة تعي ما تفعله وما يترتب عليها من واجب وطني وشعبي مسؤول. أمّا في منطقتنا العربية ودولنا الإسلامية، والعراق من ضمن صفوفها، فمثل هذا المبدأ ما يزال بعيد التطبيق بسبب ضعف الوعي الجماهيري، وضعف الرصانة في مراقبة أداء الحكومات والسياسيين، ورفض أحزاب السلطة التخلّي عن مفهوم التوافق المدمّر المعتمد على اقتسام الثروة والسلطة بطرق غير مشروعة، إضافة إلى أدوات المحسوبية والمنسوبية والمجاملات والصفقات التي تجري من تحت الكراسي وعلى المناضد من دون ملاحقة ولا محاسبة. وهذا ما شهدناه في أحدث تجربة "ديمقراطية" في البلاد حينما عزف أكثر من ثلاثة أرباع الشعب عن المشاركة في الانتخابات التشريعية في أيار 2018بسبب حالة الياس والقنوط التي أخذت مأخذها عبر فعاليات سابقة ولم تسفر عن تغييرات في الحياة العامة ولا في الخدمات ولا في حماية المال العام والحفاظ على ثروات البلاد من السرقة والسطو بكلّ الأشكال والوسائل عن طريق أحزاب السلطة التي ماتزال تراهن وتتمسك بسياسة المشاركة في السلطة عبر التوافق والتحاصص في إجراء احترازيّ للبقاء فيها قدر ما ساتطاعت من أجل تحاشي المحاسبة والاقتصاص. فمعظم طبقات الشعب العراقي ما تزال من السذاجة وضعف الوعي ما يجعل استمرار بقائها فريسة للمخادعين من قبل ساسة أحزاب السلطة الذين يجيدون ترويضهم وخداعهم بمسميات دينية ومذهبية وطائفية وعرقية وعشائرية. وبالرغم من استفاقة البعض، كما عبّرت عنها الانتفاضة البصراوية الأخيرة ومناطق غيرها بعد تجارب مأساوية متكررة في النتائج والأفعال وواقع الحال، إلاّ أنّ الفأس ما يزال واقعًا في الرأس، و"كأنّك يا أبا زيد ما غزيت"! السؤال المحيّر والمريب في آنٍ معًا، لماذا تلكّأت جهات في السلطة، القضائية والتشريعية والتنفيذية كانت لها قوتُها وصلاحيتُها ودعمُها الشعبي والمرجعي والشارعي والثقافي، وأخفقت في وضع حدّ للكمّ الهائل من أدوات الفساد والشخوص والأيادي القذرة وأصحاب الضمائر الميتة التي خانت الوطن وضربت عرض الحائط بأمنيات الشارع الذي بقي مكتويًا بنيران هذه الأدوات السياسية والإدارية؟ والإجابة بسيطة في نظر المراقب اللبيب والمتتبع لحركة الفساد وأدواته، وهي ممكنة التلخيص بكون "الكلّ مثل الكلّ" في السلطة، مشارك ومؤازر ومستفيد ومستنفع من الوضع القائم وفق منهج المحاصصة المعتمد منذ عقد ونصفه. فالسارق لا يقوى على الاعتراف بجريرته طالما كان حرًا طليقًا ويجد في أركان السلطة مَن يحميه ويبرّر فعلتَه أو يشاركه أو يتسترُ على أفعاله وسرقاته وخدعه في العمل. وحينما يجد قوّة أقدرَ منه على حمله للاعتراف بما سرقه ووضعَ يدَه عليه من دون وجه حقٍ أو بالحيلة أو الغش، حينئذ فقط يمكن وضع حدود جازمة على كلّ مَن تسوّلُ له نفسُه العبث بمقدّرات الدولة وثروات البلاد لكونها من حق الشعب وليس للحكّام ووعاظ السلاطين ولصوص الليل والنهار من أحزاب السلطة، لاسيّما تلك التي تتستر بأذيال الدين وتتاجر باسم الفقراء ومآسيهم وترقص على جراحاتهم اليومية بعباءة دينية وطائفية ومذهبية بحيث جعلت شعب العراق في الحضيض بين شعوب العالم تُداس كرامتهم بعد أن كانوا بالأمس اسياد الحضارة وأركانها لحقب مختلفة.

مَن يكشف الفساد ومَن يحاسب عليه ؟

ليس كافيًا أن نسمع مَن يلوّح بأصابعه بكشف أركان الفساد وأدواته ولا يطيق فعل شيء إزاء آفة سرطانية نخرت جسد البلاد والحكومة واستنفذت مواردُ الميزانية الريعية بل زات من المديونيه كي ترهنَ مستقبل الأجيال القادمة التي لم تولد بعد، بحيث تم تقييد البلاد بأغلال الديون والقروض التي لا طائل من ورائها سوى تكبيل اقتصاد البلاد وارتهانها بالدول التي تقدّمها. وهناك تخوّفات أن يتحول مصير جزء كبير من هذه القروض والديون والمساعدات لتجد طريقها إلى جيوب أحزاب السلطة كما في سابقاتها. وهذا ما حصل وما طرق أسماعَنا بمطالبة جهات معينة بحقها في جزء منها لصالح مؤسساتها أو وزاراتها أو حتى أقاليمها. ومن المؤسف حقًا، أن يتجاوز الفساد الموارد الريعية ليطال المساعدات والقروض والديون، إن صحّ مثل الكلام.

لقد كشفت رسالة المرجعية العليا، الحريصة على ثروات الشعب وموارد البلاد في شقها "الإعلامي" في الأقلّ، عن تخوّفات وتسريبات أنباء عن حالة ميؤوس منها في حالة استمرار ذات الوجوه في قيادة السلطة في البلاد. فعبارة "المجرَّب لا يجرّب"، واضحة في دلالاتها، وقاصمة في ردعها، ومتشكية من الوضع القائم منذ أكثر من 15 عامًا من الحكم الفاسد، ومنتقدة للأحزاب الفاشلة التي حكمت وماتزال من دون الرسو إلى ميناء الأمان وخدمة الشعب وتثبيت الأمن والاستقرار. فالتظاهرات التي شهدتها مدن الجنوب الغنية بثرواتها والفقيرة في خدماتها ومشاريعها، إلى جانب مختلف الجرائم وحالات الاغتيال التي طالت نفوسًا بريئة في الأسابيع والأيام القليلة المنصرمة، كلها تنذر بشؤم متواصل حول حالة اليأس والقنوط التي توشحَ بها المجتمع في عموم البلاد. فلا صاحبة الجمال والأناقة نجت من المطاردة والقتل، ولا صاحب الراي الحرّ والتعبير وجد نافذة للترويح عن النفس والنجاة من الملاحقة، ولا منتقد الأحزاب والميليشيات السائبة بدأ يشعر بالأمان والاطمئنان. وهذا بطبيعة الحال بسبب استمرار حكم أحزاب السلطة التي جرّبت الحكم وفشلت، ولكنها ما تزال متمسكة بتلابيبها بأسنانها وأرجلها وأياديها، خوفًا من كشف عوراتها وفضح سرقاتها والذهاب بها إلى القضاء العادل عندما يستيقظ هذا الأخير من غفوته ويتسلّم زمام المبادرة في محاسبة أهل الفساد من دون خوفٍ من أدوات السلطة وأحزابها التي عليها ملفات فساد تنتظر فتحًا من جهة وطنية شجاعة لا تخشى قهر أركان الظلم والفساد. فالملفات جاهزة لدى الجميع، والكلّ مثل الكلّ متهيّء لتقديمها للقضاء إنْ بقصد المقايضة او المساومة أو بدافع النكاية والانتقام أو لأسباب أخرى في نفس عيسو! ما من شكّ، أنّ مَن يتردّد في كشف الفساد وأدواته وشخوصه وكذا في تسمية الأشياء بمسمياتها، وهو في موقع المسؤولية التنفيذية والتشريعية والقضائية أو حتى المعنوية والأدبية من دون لفّ ولا دوران ولا مجاملة ولا تهاون في سبيل أداء الواجب الوطني، يكون بالتأكيد شريكًا وربيبًا وحاميًا وداعمًا لصانعه وفاعله على السواء. وإلاّ ما السرّ في إرجاء تقديم ملفات لصوصية كشفت بعضها جهاتٌ مستقلّة وطنية وأخرى حكومية مثل سرقة ثروات نفطية، وعمليات غسيل أموال ضخمة لأحزاب في السلطة وساسة عبر مكاتبهم الاقتصادية، وكذلك الاعتداء على المال العام، ووضع اليد على ثروات البلاد السائبة وعقاراتها، والتحكم بالمنافذ الحدودية والكمارك، والتصرّف بميزانيات وزارات جعلتها أحزاب السلطة إقطاعيات ملك صرف وما شاكلها. لسنا هنا بصدد إلقاء اللوم على القضاء العراقي الذي لا نعرف طبيعة تشابكه مع الأحداث ومع أحزاب السلطة والحكومة ومَن يقف وراء مثل هذا السلوك غير القويم. كان الأرجح بالقضاء الذي يصل إلى سمعه خدوش أو حتى نتفٌ من رائحة هذه الملفات الفاسدة أن يبادر إلى اتخاذ ما يلزم إزاءها وعدم التردّد في تقفي آثارها والبحث عن مصادرها ووضع اليد على شخوصها ومواقعهم تأكيدًا على استقلاليته ونزاهته وعدم تأثره بمصالح أركان السلطة والأحزاب المتسلطة وزعمائها الذين يديرون دفة القضاء من خلف الكواليس. ففي الوقت الذي ندرك تمامًا حجم الضغوط التي تفرض على هذه السلطة بطريقة أو بأخرى، سواءً من جهات دولية خارجية أو أخرى داخلية قريبة من المرجعيات الدينية التي لها باعُها وتأثيرُها في توجيه سياسة البلاد، فإننا نؤكد أنّ مصلحة الوطن فوق كلّ مصلحة وأرفع من مصالح الساسة والأحزاب الدينية والطائفية والعرقية التي تدير شؤون البلاد والعباد بطريقة أقلّ ما يُقال عنها أنها فاشلة وخارج السياقات الوطنية وبعيدة عن مصالح الشعب الذي يُسيّر كالقطيع بلا راعٍ صالح! فمحاربة الفساد تكون بالأعمال وليس بالأقوال.

صاموئيل هنتغتون

عرّاب الصراعات والهويات الفرعية في الشرق الأوسط الجديد

أوس حسن
بغداد

طرح "فرانسيس فوكاياما" نظرية نهاية التاريخ والإنسان الأخير، بعد انهيار المعسكر الإشتراكي في أوربا، وجمهوريات الاتحاد السوفياتي، منطلقاً من فكرته أن الديمقراطية الليبرالية في أمريكا والغرب ستكون نهاية للصراعات الآيدولوجية والسياسية وهي التي ستنتصر على جميع الآيدولوجيات وبقايا الأنظمة الشمولية الإستبدادية، مستوحياً فكرة نهاية التاريخ من رائد الفلسفة المثالية في عصر النهضة الألماني هيغل، ونهاية الإنسان من مواطنه الفيلسوف فردريك نيتشه،شارحاً نظريته حول فكرة نهاية التاريخ ليس بالمعنى الزمني المتعارف عليه،أي بتوقف الأحداث وحركة مسارها في العالم، وإنما بوضع حد للأفكار الآيدولوجية ونهايتها بشكل شبه كلي مع انتشار قيم الليبرالية الديمقراطية الغربية. وقد بشر بولادة بديل حضاري جديد للنظام العالمي متمثلاً بنهاية الصراع الطبقي التاريخي بين السادة والعبيد الذي سيجد نهاية واقعية له في سوق الديمقراطية الغربية،وبالتالي فإن المستقبل سيكون للرأسمالية أو الإشتراكية الديمقراطية،لكن فوكوياما تراجع فيما بعد عن نظريته وحذا حذو غيره من مفكري وفلاسفة الغرب في نظرتهم الاستعلائية المركزية تجاه شعوب الشرق وحضاراتها القديمة وهو الداعي إلى وجود هوية مركزية أوروبية موحدة لها طابع سياسي واقتصادي وثقافي مقابل التفتت واللامركزية في الحضارات الأخرى.

نظرية صدام الحضارات

لكن النظرية التي أثارت جدلاً في الأوساط الأمريكية والغربية، هي نظرية صدام الحضارات لصاحبها "صموئيل هنتغتون"،وهي عبارة عن مقالة نشرها هنتغتون في مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية سنة 1993 قبل صدور كتابه المعنون"صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي" سنة 1996 معلناً إن الصراعات في العالم لن تنتهي ولكنها ستأخذ أشكالاً أكثر عنفاً ودموية من الصراعات العقائدية في الحرب الباردة لإنها ستكون على أسس ثقافية وحضارية، وربما دينية أيضاً. اعتبر النقاد أن آراء وكتابات صموئيل هنتغتون تأثرت إلى حد كبير بالمؤرخ البريطاني آرنولد توينبي الذي اتخذ من الحضارات والأديان مبحثاً لدراسته .
تطرق صموئيل هنغتون في كتابه صدام الحضارات إلى أن البشر بعد الحرب االباردة لا يمكن أن يعيشوا في توافق وانسجام بل سيعيدون انتاج هويات ثقافية إثنية تستند على الدين والتاريخ، وهي التي ستكون المحرك الأساسي للنزاعات بين البشر،وإن الحضارات التي يمكن أن تحل محل النزاع الآيدولوجي بين الرأسمالية والشيوعية هي عدة حضارات محتملة :

- الحضارة الغربية
- الحضارة اللاتينية
- الحضارة الصينية
- الحضارة اليابانية
- الحضارة الهندية
- الحضارة الأفريقية
- الحضارة الأرثوذكسية
- الحضارة البوذية
- الحضارة الإسلامية

من أهم المحاور التي يشير إليها صموئيل هنتغتون في كتابه هو تعدد الأقطاب في العالم،وإن العالم قد بدأ حقبة تاريخية جديدة، تتميز باختلاف موازين القوى بين الحضارات، فالحضارات الآسيوية تتوسع اقتصادياً وعسكرياً على حساب قوة الحضارة الغربية المهددة بالتراجع والإنحدار،وإذا أراد الغرب أن يحافظ على وجوده كحضارة كونية شاملة تسود العالم عليه أن يدخل في صراع مع الحضارات الأخرى وخصوصاً الإسلامية والصينية، التي حذر منهما كثيراً، فقد ركز كثيراً على الإسلام وقال بأن حدوده دموية وله مرجعيات تاريخية عنيفة ما زالت ظاهرة ومتحققة في صراعات الدول الإسلامية مع الأديان والثقافات الأخرى، واستشهد ايضاً بأمثلة عديدة لدول اتخذت أنماطاً جديدة من الصراع،معتمدة على أسس ثقافية ودينية كحرب البوسنة والنزاع بين أرمينيا وأذربيجان وغزو العراق للكويت وموقف العالم الغربي والإسلامي من حرب الخليج سنة 1991 الذي تمثل باصطفافات سياسية لدول كبرى غير التي كانت عليها قبل تلك المرحلة.
يستبعد صاموئيل هنتغتون كافة الحضارات في صراعها مع الغرب ويبقي على الحضارتين الإسلامية والصينية.
ويتوقع إن تلك الحضارتين تشكلان خطراً قادماً على الحضارة الغربية بشكل عام والهوية القومية الأمريكية بشكل خاص؛لما تتمتعان به من أصالة وجذور قوية ترفض الحداثة الغربية. وهو يقترح مجموعة من السيناريوهات ذات الحبكة الدرامية طويلة الأمد على الساحة، فهو يرى بضرورة وحتمية الصراع والتصادم مع الحضارة الإسلامية بتقسيم العالم إلى غرب وإسلام؛لكي تحقق الحضارة الغربية سيادتها الكونية الشاملة،كما يرى ضرورة اندماج الحضارة اللاتينية والغربية واليابانية في منظومة واحدة ذات قوة اقتصادية وعسكرية تحقق التوازن الدولي،وأن تعمل بعض الدول على محالفة الغرب وتغريب مجتمعاتها مثل تركيا وهذا ما يسمى بالتحديث والتغريب، وما تبنته أيضاً بعض المنظومات الثقافية في الشرق الأوسط القطيعة التامة مع الجذور والتاريخ ومواكبة العولمة والتطور الغربيين،مما أدى إلى تشظي الفرد واغترابه أيضاً داخل المجتمع.
هكذا بدأ هنتغتون بناء عالمه من فكرة نازية ناعمة لها دلالاتها الفلسفية والمعرفية إلى نسق ثقافي درسه الأكاديميون والمختصون في علم السياسة والحرب إلى استراتيجية أمريكية بعيدة المدى بدأ العمل بها على أرض الواقع.
إن إشعال المناطق ذات الأغلبية المسلمة والبوذية والكونفوشوسية بالحروب الداخلية والاقتتال العرقي هو ما يحقق سلامة وأمن الحضارة الغربية في صراعها مع الحضارات الأخرى وهذا ما يحصل الآن في الدول العربية والإسلامية وبعض مناطق الهند والصين . إنه عالم بلا مركز تحكمه الفوضى الخلاقة والصراعات الدامية،عالم لا يعترف بالقيم الإنسانية للتعايش والحوار،بل غابة مظلمة يسودها صراع البقاء،عالم يُهدم ويُبنى من لحوم البشر ودمائهم،عالم يستحضر التاريخ مسرحية ميثولوجية تتصارع فيها آلهة العالم القديم لتحكم الأرض الجديدة.إنه عالم هنتغتون المرعب.

العرب والمشروع الوطني

لم نجد في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي (عندما كان اليسار موضة ذلك العصر) هذا الخلاف التاريخي المضحك بين السنة والشيعة وهو يطفو على ساحة الصراع العربي آنذاك. العرب ومنذ تكوين دولهم في بداية القرن العشرين لم يملكوا مشروعاً انتاجياً في الفضاء العالمي يميز خصوصيتهم الجغرافية ومسار تطورهم التاريخي، فأصبحوا استهلاكيين لماكنة الأفكار الغربية على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي وفي كل مرة يقعون ضحايا لصراعات كبرى وتحالفات إقليمية جديدة في المنطقة.
الدول الكبرى مازالت ترانا شعوباً تابعة ومستضعفة،تستطيع أن توجه دفة وعينا متى شاءت مصالحها وأن تغرق المنطقة في بحار من الدم متى شاءت، وإن تشن علينا حروبها المباشرة وغير المباشرة ما دامت ترى في ذلك مبررا أخلاقياً يعيد توازن العالم.
بدأ البنتاغون العمل بطريقة غير مباشرة على تعزيز الهويات الثقافية الدينية في الشرق الأوسط قبل فكرة صدام الحضارات بسنوات عديدة. ترجع أصولها إلى المستشرق البريطاني برنارد لويس الذي قدم دراسته لمجلة البنتاغون سنة 1980 يقترح فيها إعادة رسم خارطة جديدة للشرق الأوسط وإعادة تقسيم المنطقة بإنشاء أكثر من ثلاثين كياناً سياسياً جديداً. لذلك أمريكا تضرب المركزية دائما و تحاول إضعافها خصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفياتي الذي كان داعما لبعض الأنظمة الشمولية في العالم.
من مصلحة أمريكا أن يكون الهامش قوياً متمثلا بالاقليات والعرقيات،أما الدولة القوية التي نتمناها وننظر لها ثقافياً في مقاهي اللغو والثرثرة، إما أن تكون ذات نظام شمولي مركزي وهذا مستحيل لأن القسم الأكبر والفاعل من دول المنطقة اجتازهذه المرحلة والقسم الآخر مازال في طور الاجتياز والعبور إلى الضفة الأخرى،وإما أن تكون لدينا دولة ليبرالية قوية مبنيةعلى أساس حقوق المواطنة والكفاءات وتقبل الآخر، وهذا غير متحقق في المستقبل القريب لأننا نفتقر لعدة عوامل منها :
1- عدم وجود مجتمع حديث يتقبل الحداثة كمفهوم أممي صالح لكل المجتمعات إنطلاقاً من البنى التكوينية لتاريخ وجغرافيا الشعوب.
2- افتقارنا للوعي الفردي الحقيقي المنسلخ عن ثقافة القطيع
3- الإعاقة الروحية والفكرية التي أصابتنا بعد خروجنا من صراع الآيدولوجيات المتناحرة وقمع الأنظمة الشمولية
4- الكسل الفكري وإشكالية الهوية الطائفية التي تستمد قوتها ووجودها من المقدس التاريخي.
5- الماكنة الإعلامية الدموية ودورها في التحريض على العنف وإلغاء الآخر.
6- الحروب وتبعاتها المدمرة على الفرد اقتصاديا وثقافيا واجتماعياً .

أسئلة بلا إجابات

- ☐ ماهو السر الغامض وراء مهارة اللاعبين الكبار على الرقعة الدولية؟
- ☐ لماذا لم نستفق من سباتنا إلا ونحن تحت عجلة التاريخ الطاحنة ؟
- ☐ هل سنعي دورنا الحقيقي وهويتنا المؤثرة في هذه المنظومة الكونية المترابطة أم نسلم أقدارنا ومصائرنا للصيرورة المتمخضة عن الحروب والصراعات التي ستجتاح المنطقة على مدى الأيام البعيدة القادمة ؟
- ☐ كلها تبقى أسئلة بلا إجابات، لكنها أسئلة مرهونة بكينونتنا وإحساسنا المقدس بالوجود.